مجلة جامعة بيت لحم عدد ١٢،١١ (١٩٩٢ - ١٩٩٣)

أنواع الاشتقاق في العربية بين القدماء والمحدثين
دراسة لغوية نقدية

صادق أبو سليمان *

مدخـــــل:

اهتم العرب بأنسابهم فحفظوها رواية وسندا، ووضعوا فيها المصنفات تأليفا، وهي تشكل عندهم علما له أهميته ووزنه هو "علم الأنساب" وقد كانت رواية النسب "عامة في العرب، وكانوا ينسبون حتى الخيل والإبل والكلاب، ماكرم عليهم من هذه الأجناس، كما نسبت طائفة من الإسلاميين الحمام"(١).

والقبيلة العربية لها أصول متفرعة أو بلغتهم لها بطون وأفخاد أو عشائر وفروع، وكان أبناؤها يتوارثون الحرص على نقاء نسبهم وعدم خلطه بعناصر غريبه، ويصرون على الا يدخلوا " في انسابهم دخيلا من غيرهم، لا من جهة العصب، ولا من جهة الرحم، ويستنكرون ذلك استنكاراً عظيماً"(٢)، وإن حدث أن ولد لأحدهم مولود من غير عربية فانهم لا يلحقونه بنسبهم وما قصة عنترة وما دار فيها حول نسبه ببعيدة عنا.

وإذا كان الزواج بغير ذات عصب بل بغير عربية قد بات مقبولاً في عصرنا - وذلك بفعل عوامل كثيرة - فان اهتمام بعض العرب ولا سيما البدو بأنسابهم ما يزال ملموساً، وذلك على ما نلاحظه في تلك اللوحات الفنية التي يزينون بها جدران منازلهم (٣)، ويسمون اللوحة منها ب "شجرة العائلة" ، فاللوحة من هذه اللوحات تحتوي على شجرة جذرها الأب الأول الذي يمثل أصل العائلة، وأغصانها وفروعها للذكور ونسلهم.

هذا وقد انعكس اهتمام العرب بنسبهم والحرص على تسلسله عربياً صافياً على لغتهم العربية، فمفردات اللغة العربية ترتبط بلحمة نسب أو صلة رحم، حيث يمكن التعرف فيها على مجموعات أو عائلات أو أسر أو أشجار من المفردات، تتفرع كل واحدة من أب أو أصل واحد.

---

* د. صادق أبو سليمان: استاذ مساعد، دائرة اللغة العربية وأدابها في الجامعة الإسلامية - غزة.

وقد لاحظ علماء العربية هذه الصلة التي تربط بين مفردات اللغة العربية ، واختصوها بعلم من علومهم اللغوية هو "علم الاشتقاق" ومجاله بحث علاقة أسر المفردات بأصلها مبنى ومعنى. وإدراكاً لعلاقة الأنساب التي تربط بين أسر المفردات العربية وأصولها جعلوا من وسائل التعرف على المفردات الدخيلة انقطاع نسبها أو وجودها منفردة لا ترتبط بغيرها، يقول قائلهم: " إن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فاذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها " (٤). كما انهم حفاظاً على هذه العلاقة حرموا على انفسهم وهم يجمعون اللغة اخذها من غير العربي القح، وميزوا بين مفرداتها قبل اختلاط العرب بالأجناس الأخرى وبعده، فكانت مصطلحات "الفصاحة" و "الأصالة" و "الاحتجاج" "والاستشهاد" وشما، ومصطلحات "المولد" و "المحدث" و "العامي" و"عدم الاحتجاج" و "عدم الاستشهاد" وصما. وعبروا عن ذلك كله في خزائن لغتهم فرفضوا أن يثبتوا فيها من كلام المولدين أو المحدثين شيئا، كما عبرت هذه الخزائن عن رابطة النسب بين أسر المفردات العربية وأصولها فجمعت تحت كل "أصل" أو "جذر" جميع المفردات التي تنتمي اليه.

وتأيد التطبيق المعجمي حول ثلاثية الأصل أو الجذر الذي اشتقت منه مفردات اللغة العربية بما جاء عن علماء الصرف العرب في ميزانهم الصرفي الذي اتخذوه معياراً يزنونها به، فقد جعلوا أساس ميزانهم، أو إن شئت فقل بتعبير معجمي، جعلوا جذّر ميزانهم مكوناً من ثلاثة أصول جمعوها في "فعل".

وهكذا اتفق علماء العربية على وجود أصل لكل أسرة من أسر المفردات العربية، ودرسوا ما هية هذا الأصل فيما عرف بقضية أصل " الإشتقاق"، كما بحثوا علاقة كل أسرة بهذا الأصل بناء ومعنى، وفيَ ضوء فهم كل منهم لهذه العلاقة كان تقسيمه للاشتقاق، وهو موضوع سيُعنى البحث بدراسته ومناقشة وجهات الباحثين فيه.

أنــواع الاشتقــاق:-

والاشتقاق بالمعنى العملي هو عملية توليد أو بناء، وبالمعنى العلمي العام هو رابطة تربط بين مجموعة من الكلمات قوامها أصل مشترك ومعنى عام، ويقسمه اللغويون الى أقسام اختلفوا في عددها والاصطلاح عليها، وذلك على النحو التالي:-

الاشتقـاق الأصغــر:-

وهو أهم أنواع الاشتقاق وأكثرها دورانا في اللغة ومصنفاتها، وبلغ من ذيوع أمره أن أصبح علما على الاشتقاق بصفة عامة وذلك حين عرف كثير من اللغويين الاشتقاق بتعريفه، وأثروه بمصطلح "الإشتقاق" دون قيد، فاذا ما ذكروه دون وصف أو قيد كان هذا النوع من الاشتقاق - في الأغلب - هو المقصود (٥).

والاشتقاق الأصغر - كما دل عليه اللغويون - هو الرابطة التي تربط بين مجموعة من الكلمات تختلف في صيغها ولكنها تشترك في جملة من الخصائص يشترط عدم الإخلال بها وهي:

١- توالدها أو تشعبها من أصل واحد، فهذه المجموعة من الكلمات مثل (ترَك-ترْك-يترك-أترك-تارك-متروك-تراك-تركه) كلها ترتد الى أصل واحد هو الجذر (ت.ر.ك).

هذا ويمكن أن تتم عملية التوالد أو الإشتقاق في العربية بوسائل مختلفة يمكن حصرها في:

١ - اضافة صامت أو أكثر الى الجذر مثل (يقتل-يقتتل-استقتل) من (ق.ت.ل).
٢ - اضافة حركات الى الجذر مثل : (عَلِم-عِلْم-عالم-عليم-علوم) من (ع.ل.م).
٣ - حذف بعض صوامت مثل (عد-عدة) من (و.ع.د).

٢- الثبات على ترتيب صوامت الجذر، فلا يجوز عند إجراء عملية الاشتقاق الأصغر تغيير مواقع الصوامت، لأن هذا التغيير سيؤدي الى ايجاد جذر جديد يكون نواة لأسرة مفردات أخرى تحمل في طياتها معنى جديدا مثل(كرب) و (كبر) و (ركب) و (ربك) و (بكر) و (برك) ... الخ.

٣- الابقاء على نفس صوامت الجذر، فلا يجوز تغيير أي صامت من صوامت الجذر بآخر، لأن هذا التغيير قد يؤدي الى ايجاد جذر جديد ومعنى جديد كما في (ركع - ركب - ركض - ركل - ركم - ركن - ركك).

٤- اشتراك أفراد مجموعة الكلمات التي تتفق في أصلها وترتيب صوامتها في قدر مشترك من المعنى، وذلك على الرغم من استقلال كل كلمة منها بصيغة خاصة وأدائها وظيفة لغوية أو دلالة معنوية تميزها عن غيرها.

والإشتقاق "الصغير" أو "الأصغر" تسميتان استعملهما أكثر علماء العربية القدماء والمحدثين للدلالة على هذا النوع من الإشتقاق ، وكان ابن جنى من أوائل الذين دل فهما على هذا المعنى في كتابة "الخصائص" (٦).

على أن من علمائنا المحدثين من آثر أن يطلق عليه مصطلحاً غير ذلك، فالأستاذ عبد السلام هارون يرى أن "هذا الاشتقاق الذي يدعوه ابن جنى صغيراً أو أصغر جدير بأن نسميه اشتقاقاً كبيراً"(٧). وهو رأى أو اقتراح ناتج عن خلطه هذا الاشتقاق بغيره. وأثر الدكتور على وافي أن يطلق عليه اسم "الاشتقاق العام" لأنها التسمية المفضلة عنده، ولأن احدا - كما يقول :- "لم يُعن ... بوضع اسم لجميع نواحي هذه الرابطة"(٨). وترتكز فلسفة هذا الوضع عند د. وافي على أساس أن "كل أصل ثلاثي في اللغة العربية - يرتبط- بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه "(٩).

واذا كان نفر من لغوييننا المحدثين قد استعمل مصطلح الدكتور وافي في مباحثه عن الاشتقاق من أمثال د. ابراهيم أنيس (١٠) ود. رمضان عبد التواب (١١) وأستاذنا الدكتور حلمي خليل (١٢) فان الدكتور صبحي الصالح لا يرى في هذه التسمية الحديثة ما يجعلنا نستبدل بها التسمية القديمة" (١٣) وذلك لأن وصف هذا النوع من الاشتقاق بالأصغر كاف - من وجهة نظره - لتمييزه عن غيره من أنواع الاشتقاق (١٤). ومن المصطلحات التي وردت عن بعض الباحثين المحدثين للدلالة على هذا النوع مصطلح "الاشتقاق الصرفي" (١٥).

واذا كنت من أنصار الحفاظ على المصطلحات العربية القديمة ولا سيما المصطلحات اللغوية منعا للبلبلة والفوضى الناتجة من تكثير المصطلحات الدالة على معنى واحد فاني - ورغم ذلك - أرتضي ابتداع الدكتور وافي لمصطلح "الاشتقاق العام" لسببين : الأول أن الدكتور وافي باختياره لتقييد هذا النوع بوصف "العام" أراد أن يعبر عما يعم جميع الكلمات المشتقة وفق شروط الاشتقاق من روابط مشتركة، وهو اختيار وافقه فيه كثير من المحدثين. أما السبب الآخر فلاتخاذ بعض العلماء مصطلح "الصغير" وصفا لنوع آخر من أنواع الاشتقاق كما سيأتي بيانه.

وكذلك لا مانع يمنع عندي من استعمال مصطلح " الاشتقاق الصرفي" تمييزا له عن غيره من أنواع الاشتقاق، لأنه - كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب - تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويشتق بعضه من بعض"(١٦)، أو لأنه - كما أرى - ذلك النوع الوحيد الذي حظى بعناية الصرفيين في كتبهم حيث ذكروا صيغة القياسية وغير القياسية.

الاشتقاق الكبيـــر

والتسمية بالاشتقاق الكبير أو الأكبر تسميتان لنوع واحد من أنواع الاشتقاق حسب استعمال ابن جني الذي أولع بهذا النوع من الاشتقاق. على أن أكثر علماء العربية الذين أتوا بعده درجوا على إطلاق مصطلح " الإشتقاق الكبير" على هذا النوع، واختصوا مصطلح "الإشتقاق الأكبر" بنوع ثالث من الاشتقاق سيأتي بحثه.

ويبدو أن أبن جنى كان أول من نبه على هذا الاشتقاق والفرق بينه وبين سابقه "الاشتقاق العام" الذي ظل يستأثر بعناية علماء العربية حتى القرن الرابع الهجري، عصر ابن جنى. على أن هذا الذي أقول لا يعني عدم معرفة علماء العربية باشتقاق ابن جنى، ولكن الأمر هو أن هذا النوع لم يدرجوه في اطار الاشتقاق ، وذلك بدليل قول ابن جنى أن استاذه أبا على الفارسي قد عرفه، واستعان به في معرفة أصل الاشتقاق إن أعوزه "الاشتقاق العام". ولكنه لم يقترح له اسما (١٧)، ولم يتوسع في توضيح معالمه كما فعل تلميذه الذي أفرد له بابا مستقلا في كتابه "الخصائص" جعله بعنوان "باب في الاشتقاق الأكبر" (١٨)، وركن اليه في التفريق بين مصطلحي "القول" و "الكلام" في صدر (١٩) الكتاب المذكور، كما أشار اليه في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني"(٢٠). وأيد أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥) سبق ابن جنى الى هذا النوع من الاشتقاق حين قال : " ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر - الكبير - أحد من النحويين الا أبو الفتح بن جنى وحكى عن أبي علي انه كان يأنس به في بعض المواضع"(٢١).

والاشتقاق الكبير عرفه ابن جنى بقوله : " هو أن تأخذ اصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وان تباعد شيء من ذلك عنه رد اليه بلطف الصنعة والتأويل اليه "(٢٢). وكما هو واضح فان هذا الاشتقاق يختص بالجذور الثلاثية وتوليد الكلمات منها، وذلك بتغيير مواقع حروف الجذر الثلاثي تقديماً وتأخيراً، وهي طريقة طبقها بعض معجميي العربية، وعرفت عندهم باسم

"التقاليب" "Transposition " فقد فطن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) بعقليته الرياضية الى أن تقليب الحروف على وجوهها المختلفة سيمكنه من حصر كل جذور اللغة دون أن يفلت منها شيء، وأفرزت هذه الطريقة له جذوراً مستعملة وأخرى مهملة لم يستعملها العرب في كلامهم، وهو افراز تحقق للاشتقاقيين أيضاً. وفي ضوء نظرية التقاليب أو ما يمكن تسميته بنظرية "تغيير المواقع" رتب الخليل جذور معجمه "العين" ومفرداتها، وهو عمل جاء احتذاؤه في بعض المعجمات العربية كالجمهرة لابن دريد ، والبارع للقالي، والتذيب للأزهرى، والمحيط للصاحب بن عباد، والمحكم لابن سيده. وهكذا فان نواة فكرة "الاشتقاق الكبير" قد جاء تطبيقها في المعجم العربي قبل ابن جنى بحوالي قرنين من الزمن.

ومع هذا فان هناك ما يمكن أن نفرق به بين مفهوم ابن جنى للاشتقاق الكبير والتطبيق المعجمي للأساس الذي يقوم عليه، وهو تقليب الجذور، فابن جنى حين مثل لاشتقاقه قصر أمثلته على تقليب الجذور الثلاثية (٢٣)، أما المعجميون فقلبوا الجذور الثلاثية وغيرها. ثم ان هناك فرقاً ثانياً يكمن في أن المعجميين لم يروا أن تقاليبهم للجذر الواحد "تدخل في باب اشتقاق واحد، وترجع الى أصل واحد يجمعها بسبب اشتراكها في الحروف... مهما يكن موقعها وترتيبها، وإنما الباعث لهم (٢٤) على هذا الترتيب فكرة احصائية رياضية" (٢٥). كما انهم - وهذا فرق ثالث - لم يحاولوا أن يردوا جميع تقاليب الجذر الواحد الى معنى عام (٢٦) يجمع بينها كما حاول ابن جنى.

حول فهم المحدثين للاشتقاق الكبير

اطلع المحدثون على اشتقاق ابن جنى، فدرسه غير واحد منهم، ووجدنا أن منهم من اكتفى بشرحه دون أن يبتعد عن فهم ابن جنى له، أو وجه بعض نقد له، أو أشار الى أثره في اغناء متن اللغة العربية، وذلك على النحو الذي نجده مثلا عند د. علي وافي و د. إبراهيم أنيس ود. ابراهيم نجا و د. محمد مبارك ود. صبحي الصالح ود. حلمي خليل (٢٧) وغيرهم.

وإذا كان الشيخ عبد الله العلايلي (من مواليد ١٩١٤م) قد أطلق على اشتقاق ابن جنى مصطلحاً آخر هو "القلب" (٢٨) فانه يذهب الى تأييده له مذهباً بعيداً، وان ما جاء عنه في هذا المجال يكاد يشكل مذهباً مستقلاً يميزه عن سابقيه. فاذا كان ابن جنى قد رأى أن "الاشتقاق الكبير" " لم يطرد، وينقد في كل

أصل"(٢٩)، ورآه غيره "غير معول عليه لعدم اطراده" (٣٠) فقد رأى العلايلي أن تطبيقه "بنظامه على اللغة سيكون كفيلا للاعتداد به، واعتباره عند أي باحث كان"(٣٢) وهو "الكفيل فحسب بمنجاة العربية في مستقبلها البعيد"(٣٣) لأنه "يأخذ بيد الوضع الجديد الذي سيضطر الى الأخذ في السبيل العربي الصحيح، دون الترقيع البالي الذي لا يكون في رقعه بأكثر مما أعوز اليه" (٣٤). ثم يشط العلايلي حين يقول باختصاص كل حرف من حروف العربية بمعنى خاص به (٣٥)، يستفاد منه في الوضع الناتج عن تقاليب الجذر. ومهما يكن رأينا في اجتهاد العلايلي هذا ، والذي سنناقشه في موضعه من هذا البحث، فان ما يهمنا في هذا المقام هو الاشارة الى أن فهم الرجل للاشتقاق الكبير - أو بمصطلحه القلب - لا يخرج عن الأساس الذي بنى عليه اشتقاق ابن جنى.

وإذا كان العلايلي قد استبدل مصطلح "القلب" بمصطلح "الاشتقاق الكبير" دون أن يغير في مفهوم ابن جنى له فاننا نرى نفرا من علماء العربية قد خلط في فهم الأساس الذي بنى ابن جنى عليه اشتقاقه، وذلك حين عرف "الاشتقاق الكبير" بتعريف "القلب" في مقامين مختلفين، على النحو الذي نجده عند الشيخ أحمد الحملاوى (١٨٥٦هـ - ١٩٣٢م) حين تحدث عن "اللقب" أو ما يسميه الصرفيون "القلب المكاني " "Metathesis" في موضع، وعن "الاشتقاق الكبير" الذي عرفه بأنه ما اتحدت الكلمتان "فيه حروفا لا ترتيباً كجبذ من الجذب" في موضع آخر (٣٦). وهو فهم يتكرر في كثير من كتب الصرف التقليدية. أو رادف بينهما على هذا النحو في مقام واحد على ما نجده عند الأستاذ عبدالله أمين (٣٧) والأمير مصطفى الشهابي (٣٨) والأستاذ حامد عبد القادر (٣٩).

والنظر الى "الاشتقاق الكبير" بمعنى "القلب المكاني" جاءت مقدماته عند بعض علماء العربية القدماء، فمحمد بن علي الشوكاني يعرف هذا الاشتقاق بأنه اتفاق "الحروف الأصلية بدون ترتيب كجذب وجبذ، وحمد ومدح" (٤٠).

ولكن بحثا في كتاب "الخصائص" يبين انه يدرس "القلب" بعنوان "باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير "(٤١) دون أن يعقد صلة بينه وبين "الاشتقاق الكبير"، وكذلك فعل السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١٩هـ)، ونحا هذا المنحى من المحدثين مصطفى صادق الرافعي(٤٣) (١٨٨٠-١٩٣٧م) وعبدالله العلايلي (٤٤). وان اطلاعا على ما جاء عن هؤلاء وغيرهم في هذا المجال يثبت أن ثم فرقين أساسين يفرقان بين استعمال هذين المصطلحين، الأول يرجع الى أن الاشتقاق الكبير يعتمد على تقاليب الجذر الثلاثي، أما القلب المكاني فلا يشترط

فيه ذلك. فهو يصيب الكلمة جذراً وغير جذر، ثلاثية ورباعية وخماسية، اسما أو فعلا أو مصدراً، مفرداً أو جمعاً. والآخر أن الاشتقاق الكبير عمل صناعي يقصد منه ايجاد جذور لغوية تشترك في رباط معنوي عام، أما القلب فهو عمل يتمشى وطبيعة اللغات في التغير، ولا ينتج عنه - في الأغلب - تغيير في معنى الكلمة الأصل والكلمة الفرع المقلوبة منها.

ولفت الشيخ العلايلي الى هذا من قبل حين فرق بين فهمه لمصطلح "القلب" "والإشتقاق الكبير"، ان قال : " القلب في عرفنا يستوى مع الاشتقاق الكبير في عرف أئمة اللغة " (٤٥) و "أما القلب عندهم فيعنون به غير هذا ، يعنون به الترادف في صورة القلب كجذب وجبذ، ويأس وأيس فكلها بمعنى واحد ... ومن ثم لا يكون للقلب عندهم عمل في تكثير اللغة الا في كلمات الترادف فقط، على انه كشيء غير مقصود أيضاً ... والقلب على هذا المعنى نسميه بالقلب اللفظي" (٤٦).

وقد دفعت كثرة "القلب" - أو إن شئت فقل بمصطلح العلايلي "اللقب اللفظي" أو بمصطلح أهل الصرف "القلب المكاني" - في العربية الى عده " من سنن العرب" (٤٧) في كلامها. وقد أقر بكثرة وقوعه في اللغة طائفة من علماء العربية من أمثال ابن فارس (٤٨) (ت ٣٩٥هـ) وابن جنى (٤٩) (ت٣٩٢هـ) وأنستاس الكرملي (٥٠) (١٨٦٦-١٩٤٧) وغيرهم.

وفي مجال دراسة فهم المحدثين للاشتقاق الكبير نجد الأستاذ عبد السلام هارون وهو يخطيء السيوطي في مثال ساقه لهذا النوع من الاشتقاق يخطيء حين يغض الطرف عن تقسيم ابن جنى للاشتقاق على ضربين: كبير وصغير، أو أكبر وأصغر (٥١)، فيجعل الاشتقاق الكبير أو الأكبر جزءا من الصغير أو الأصغر، يقول : "ان المدلول الذي ساقه ابن جنى للاشتقاق الصغير أو الأصغر يتناول أمرين: أما احدهما فهو اشتقاق من المشتقات السبعة من أفعالها، كاسم الفاعل واسم المفعول من فعل معين من أفعال المادة. ولا ريب أن المعنى الذي في هذا الفعل يسرى بتمامه في جميع مشتقاته، ولا يختلف اللغويون في ذلك، وأما الآخر فهو قرابة فعل وتصاريفه من أفعال المادة الواحدة وتصاريفه لفعل آخر وتصاريفه من المادة نفسها، وهو الاشتقاق الذي لم يفطن له من اللغويين الا القليل، فطن له ابن جنى، وفطن له كذلك معاصرة ابن فارس" (٥٢) ويرى أن "هذا الاشتقاق الذي يدعوه ابن جنى صغيراً أو أصغر جدير بأن نسميه اشتقاقاً كبيراً" (٥٣).

وأظنه يضم الى هذين النوعين ذلك النوع الذي اختص به مثال السيوطي (٥٤) حين اقترح تسميته بالاشتقاق الكبير أيضاً، يقول: "أما انا فقد رأيت أن هذا الضرب من الاشتقاق الذي ساق السيوطي مثله، جدير بأن تنشأ له تسمية خاصة هي الاشتقاق الكبير"(٥٥).

واذا كان بعض المحدثين قد اضطرب فهمه للاشتقاق الكبير فكذلك تجد اختلافاً بينهم في استخدام المصطلح الدال على هذا النوع من الاشتقاق. فجمهرة علماء العربية - وكما سبقت الاشارة - قد أخذت بمصطلح "الاشتقاق الكبير" الذي أثر البحث استعماله، ولكن طائفة أخرى قد أخذت بمصطلح "الاشتقاق الأكبر" كأبي حيان الأندلسي (٥٦) والرازي (٥٧) من القدماء ، واستاذنا الدكتور حلمي خليل (٥٩) من المحدثين. كما استعمل الأستاذ حامد عبد القادر هذا المصطلح بما يتمشى مع وجهة نظره في ثنائية الجذر اللغوي، اذ دل به على "اشتقاق المادة الفرعية من الأصلية كاشتقاق قصل من قص، وقطع من قط"(٦٠). واستعمال المصطلحات على هذا النحو - أي الدلالة بالمصطلح الواحد على أكثر من معنى في المجال الواحد - يسبب اللبس، ويؤدي الى البلبلة، لذا فقد أحسن الأستاذ عبدالله أمين (٦١) باهماله ما جاء عن سابقيه في استعمال مصطلح "الاشتقاق الأكبر" للدلالة على النوع الثالث من الاشتقاق، واستعماله لمصطلح !الاشتقاق الكبَار" بتخفيف الباء بدلا منه.

ولم يقتصر الأمر عند حد المبادلة بين "الكبير" و "الأكبر" للدلالة على اشتقاق ابن جنى، ولكنا نجد صاحب "مختصر الأصول" (٦٢) يستعمل مصطلح "الاشتقاق الصغير"، ويفعل هذا الفعل من المحدثين صاحب "العلم الخفاق" (٦٣) وصاحب رسالة "النحت وبيان حقيقته ونبذه من قواعده" (٦٤).

نقـــد الاشتقـــاق الكبيـــر:

تعرض "الاشتقاق الكبير" - كما وضع اسسه ابن جنى - الى جملة من نقد اللغويين القدماء والمحدثين، وهي نقود جاء أكثر أصولها عند ابن جنى نفسه. فقد أدرك الرجل أن رد جميع تقاليب المادة الى معنى مشترك يحتاج الى التعمل والاحتيال، ونبه على أن ما أطرد له في تقليبه لمادة "ق.و.ل" قد لا يأتي في كل مادة(٦٥). وظهر شيء من هذا التعمل - أو انعام النظر وملاطفته بتعبير ابن جنى - في محاولته ايجاد رابطة معنوية تربط بين تقاليب مادة (س.ل.م) حيث ذكر أن "المعنى الجامع لها المشتمل عليها - هو - الإصحاب والملاينة"(٦٦) ولما

تعسر عليه تطبيق هذا المعنى العام على (ل.س.م) تحايل بابدال اللام نونا، يقول : "فاما (ل.س.م) فمهمل، وعلى انهم قد قالوا: نسمت الريح اذ مرت مراً سهلاً ضعيفاً، والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك"(٦٧). وقد يكون احساس ابن جنى بهذا العسر في تلمس رابط تقاليب المادة المعنوى من أهم دوافعه الى تقرير عدم استمرار الاشتقاق الكبير في جميع اللغة، وأن تطبيقه "وأحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتمساً"(٦٨)... من الاشتقاق العام.

وكما كان القول فقد استمد نقده "الاشتقاق الكبير" أكثر أصول نقدهم من ابن جنى نفسه، فأبو حيان مثلا تراه يذكر " أن هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم اطراده"(٦٩) وذهب السيوطي الى انه "ليس معتمدا في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب"(٧٠). كما وصم بعض لغوييننا المحدثين (٧١) عمل ابن جنى في "الاشتقاق الكبير" بالتكلف والتعسف وأن ما ساقه من بضع مواد لغوية للتدليل على مذهبه لا يكفي لاثبات هذا النوع من الاشتقاق.

على أن أكثر النقد الذي تعرض له هذا الاشتقاق يرجع الى تعسف ابن جنى في تلمس رابط معنوي مشترك لجميع الجذور الناتجة عن تقاليب المادة الواحدة، فاذا كان السيوطي لا ينكر "أن يكون بين التراكيب المتحدة المادة معنى مشترك بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها"(٧٢) فانه يرى أن "التحيل على ذلك في جميع مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغرب، ولم تحمل الأوضاع البشرية الا على فهوم قريبة غير غامضة على البديهة، فلذلك ان الاشتقاقات البعيدة جدا لا يقبلها المحققون" (٧٣). ومنَّ المحدثين يخلص الدكتور صبحي الصالح (١٩٢٦ - ١٩٨٧م) من مقارنته بين ما جاء في كتاب "الجمهرة" بشأن مادة (ب.ج.ر) وتقاليبها وما جاء في الخصائص عن تقليب (ج.ب.ر) الى أن ابن جنى "أهمل بلطف ورشاقة ما لم ينسجم مع المعنى العام الذي استنبطه، وسد الثغرات فيما كان عليه شيء من الغموض، وأسهب العبارة، وأطال النفس فيما بدا له متناسقاً مع المعنى الذي غاص عليه"(٧٤) وانه "لو اكتفى باحراج نفسه فيما قصر عنه علمه من إدراك الجامع المشترك بين بعض التقاليب لقلنا: رجل حاول، وهذا مبلغ علمه، وحسبه شرفا أن قد حاول التنقيب عن خفي الروابط ودقيق المعاني، ولكنه أحرج اللغة التي يعشقها ويؤمن بسحر ألفاظها اذ أجاءها الى مضيق كبح فيه أنفاسها، وحبس قواها عن التفلت والانطلاق، الا وهو مضيق الاشتقاق الكبير"(٧٥). وقد دفع هذا كله بالدكتور الصالح بأن تلمس هذا الرابط المعنوي المشترك "تقضي بالتجوز في التعبير والإكثار من اخراج الكلام عن ظاهره ، والحرص على تلمس الألفاظ العامة بل الشديدة العموم، لكي تصلح للربط بين صور متعددة ربما تتلاقى في أشياء، ولكنها تتباين في أشياء"(٧٦).

وقد أحسن السيوطي - من قبل - حين أرجع سبب اهمال العرب وعدم التفات المتقدمين الى معانيه - الى - أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى، فخصوا كل تركيب بنوع منها، ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم الا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب، لمنافاتهما لهما، لضاق الأمر جداً، ولا حتاجوا الى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين معتق ومعتق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين، هذا وما فعلوه أخصر وأنسب وأخف"(٧٧).

وعلى هذا فان متطلبات اشتقاق ابن جنى افتراض اختصاص كل حرف من حروف اللغة أيا كان موقعه بمعنى خاص به، وهو افتراض يضر باللغة وليس مقبولاً من الوجهة العلمية في دراسة اللغة لمخالفته لطبائع لغات البشر. ان اختصاص الحرف بمعني لا يغادره يجعل اللغة عملاً صناعياً، اذ يفقدها روحها فيقيمها على قواعد منطقية، ويجعلها بمثابة قوالب جامدة لا مجال للإبداع فيها، لأنه سيحرمها من استغلال أية طاقات ابداعية فيها مما يتناقض مع متطلباتها في التكاثر واغناء ثروتها اللفظية للتعبير عن المعاني الكثيرة والمتجددة التي يحتاج اليها بنو البشر في تعاملهم. وإذا كنا قد استحسنا من قبل نقد السيوطي لاشتقاق ابن جني فذلك لأنه رأى أن الاعتماد عليه في الدلالة على المعاني المختلفة يضيق الأمر جداً، ويحتاج الى ألوف حروف غير موجوده. وقد لمس هذه الحقيقة العلمية من قبل الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، وكان أكثر وضوحاً من لاحقه السيوطي - الذي لا شك استفاد من ملاحظته - حين قال:"ولا يجب أن يكون لكل معنى لفظ، لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى، والألفاظ متناهية، لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية، والمركب من المتناهي متناه، والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهى، والا لزم تناهى المدلولات"(٧٨):

وعلى هذا فقد كان النحاة أهدى حساً وأكثر صواباً من اللغويين حين لم يخصوا الحرف "Phoneme"بمعنى خاص به، فعرفوا المفرد بأنه "ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد) فان اجزاءه، وهي الزاى والياء والدال، - كما يقولون - إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه"(٧٩).

إن اللغة لا تقوم على معايير أو قواعد منطقيه جامدة، وانما اللغة حقيقة ومجاز، ثبات وتغير، اتباع وابدال وقلب، اشتراك وترادف وتضاد، بلاغة وابداع، وهي أمور وغيرها تفسد نظرية "منطقة اللغة" وجعلها بمثابة معادلات رياضية جافة. وان ما يمكن أن نخلص اليه في هذا المجال هو أن تقييد كل حرف من

حروف اللغة بمعنى لا يبرحه ولا يعدو كونه مجرد نظر أواجتهاد غير قابل للتطبيق، وسيبقى في حدود هذا النطاق، وان وجود كلمات قليلة يمكن تلمس دلالاتها من جرس أصواتها لا يكفي للأخذ بهذا النظر، كما لا يمكنه أن يصرفنا عن هذه الحقيقة العلمية التي يقول بها أكثر دارسي اللغة وهي أن علاقة الحروف أو الرموز بمعانيها أو مضامينها - أو ان شئت فقل، علاقة الدال بالمدلول - هي علاقة عشوائية "Arbitarary".

واذا كنا نرفض القول باختصاص كل حرف من حروف اللغة بمعنى خاص به فهذا يعني اننا نرفض ما يمكن أن يترتب عليه كافتراض أن اشتراك مجموعة من الكلمات في حرف واحد سيؤدي الى اشتراكها في جزء من معناها، وانه كلما زاد اشتراكها في الأحرف ازداد اشتراكها في المعنى. وقد يكفي لإثبات بطلان هذا الافتراض أن نحيلك الى معجم من معاجيم العربية لتتقرى مجموعة من الكلمات العربية تشترك بنيتها في حرف أو حرفين، وترى بنفسك أن هذا الاشتراك لم ينتج عنه - في الأغلب - اشتراك في المعنى، وأن الاعتقاد بصحة هذا الافتراض يجافي واقع معاني كثيرة من مفردات العربية.

وقد توصل الى هذه النتيجة من قبل بعض الباحثين العرب، فالشيخ ابراهيم حمروش (١٨٨٠-١٩٦٠م) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة تراه يخلص الى أن قاعدتهم في اتصال معاني الكلمات التي تشترك في حرفين "ليست مطرده في جميع المواد"(٨٠). ووصف الدكتور ابراهيم أنيس (١٩٠٦-١٩٧٧م) ما ذهب اليه ابن جنى ومعه الثعالبي في هذا الشأن بالمغالاة، وانه "تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه واعجابه باللغة العربية، فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان ، ولا تتصف به لغة من لغات البشر"(٨١).

الاشتقـــاق الكُبـَــار:

وتقوم فكرة (٨٢) "الاشتقاق الكبار" على وجود جذور ثلاثية وكلمات مشتقة منها ترتبط جميعها ببعض المعاني ارتباطاً عاماً، ويعتمد هذا الارتباط على أساسين، الأول اتفاق وتشابه صوتي قوامه الاشتراك في أحرف، واختلاف في أخرى تتقارب ملامحها الصوتيه، والآخر الحفاظ على ترتيب الأصوات المتفقه والمتشابهة ومن أمثلته: (نعق،نهق)، (مد - مط)، (أز - هز) ، (كبح، كمح) وهلم جرا.

إن الربط بين مجموعة من الجذور ومشتقاتها على أساس من الاتفاق أو التقارب الصوتي هو أهم ما يمكن أن يتميز به هذا النوع من الاشتقاق، وفي هذا المقام الفارق يمكن القول : إن فكرة الاشتقاق الكبار هي فكرة الاشتقاق العام ذاتها، ولكن تلمس الرابط المعنوي العام هنا - في الاشتقاق الكبار - لا يتم بين جذر وما يشتق منه من كلمات، بل في المقام الأول بين جذور يربطها اتفاق أو تشابه في مخارج أصواتها وصفاتها ثم بين مشتقات هذه الجذور في المقام الآخر.

واذا كان الربط بين الجذور ومشتقاتها قائماً في الاشتقاق الكبير أيضاً فان ما يفرق هذين الاشتقاقين - الكبار والكبير - من هذه الناحية يكمن في عدم التزام جذور الاشتقاق الكبير بعنصر الترتيب، اذ يعتمد توليدها على تقاليب مادتها الخام تقديما وتأخيراً (زعق) صوتيا، وذلك بخلاف ترتيب (عصق - عقص - صقع - صعق - قصع - قعص). أما مشتقات هذه الجذور في الاشتقاقين الكبار والكبير فيشترط فيها عدم الاخلال بترتيب الحروف، وذلك على النحو الذي نفعله في الاشتقاق العام.

تأصيل فكرة الاشتقاق الكبار:

يزعم السكاكي (٦٢٦هـ) أن أستاذه الحاتمي هو صاحب فكرة "الاشتقاق الكبار" أو ما أسماه "الاشتقاق الأكبر" وذلك حين قال : "وههنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رحمه الله الاشتقاق الأكبر ... وانه نوع لم أر أحداً من سحرة هذا الفن وقليل ما هم، حام حوله على وجهه إلا هو "(٨٣). واذا كان اعتزاز السكاكي بأستاذه أمراً نقدره له فان انصاف "الحقيقة العلمية" كان يقتضيه ألا يغفل جهد سابقيه، فالحقيقة العلمية تقول: إن هذا النوع من الاشتقاق قد عرفه سابقو الحاتمي.

ويبدو أن ابن جنى (ت ٣٩٢هـ) قد نظر الى الاشتقاق الكبير والاشتقاق الكبار على انهما بمثابة شيء واحد، وذلك حين تلمس رابطاً معنوياً بين مادتي (ن س م) و (ل س م) صدد حديثه عن الاشتقاق الكبير أو الأكبر، فقد اعتمد في تلمسه لهذا الرابط على ما بين النون واللام من تقارب صوتي. وكذلك كان حاله في الربط بين (رجع) و (نجع) و (لجع) (٨٤) في موضع آخر. يقول ابن جنى : "ألا ترى انهم لو استعملوا (لجع) مكان (نجع) لقام مقامه، وأغنى معناه" (٨٥). وهذا قد يعني أن " الاشتقاق الكبير و الأكبر" في نظر ابن جنى يعتمد على تقليب

أحرف الجذر الواحد مع الأخذ بعين الاعتبار الأحرف التي تقاربها صوتياً، وان افتراض وجود رابط معنوي بين ما ينتج من جذور في الحالتين أمر يمكن تحقيقه.

وقد يتأيد هذا الفهم بما ذهب اليه ابن جنى في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (٨٦)، وذلك الباب الذي مهد له بحديثه عن (ل س م) و (ن س م) وجعل من أضربه تقليب الأصول (٨٧) التي عالجها في "الاشتقاق الأكبر". أو "الكبير". ويقوم هذا الباب على فلسفة مؤداها أن تقارب المعاني في جذرين أو لفظين يقود الى تقارب أحرفهما صوتياً، أوْ بمعنى آخر ان تقارب الجذور أو الألفاظ ذات الحروف المتقاربة صوتياً يؤدي الى تقارب معانيها. وهذا - كما يقول ابن جنى :- " غور من العربية لا ينتصف منه - لا يدرك كله - ولا يكاد يحاط به ، وأكثر كلام العرب عليه، وان كان غفلا مسهوا عنه" (٨٨). ومن أمثلته عنده "قول الله سبحانه: "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا" أى تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز ، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك " (٨٩).

ولم يقتصر الأمر عند ابن جنى على هذا الحد الذي يقتصر الإبدال فيه على صوت بآخر يقاربه، وانما "قد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين، نحو قولهم : السحيل والصهيل ... وذاك من (س ح ل) وهذا من (ص هـ ل)، والصاد أخت السين، كما أن الهاء أخت الحاء، ونحو منه قولهم: (سحل) في الصوت و ز(حر)، والسين أخت الزاى، كما أن اللام أخت الراء" (٩٠). و "تجاوزوا ذلك الى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاء والعين واللام ، فقالوا : عصر الشيء، وقالوا: أزله إذا حبسه ، والعصر ضرب من الحبس ، وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أزل)، والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاى، والراء أخت اللام، وقالوا: الأزم المنع، والعصب : الشد، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاى أخت الصاد : والميم أخت الباء، وذاك من (أزم)وهذا من (ع ص ب)" (٩١).

وليس من شك في أن ما ذهب اليه الاشتقاقيون في هذا المجال ولا سيما مجالا مضارعة الحرفين والثلاثة لا يمكن الاطمئنان اليه لأنه يقيد حرية اللغة ويحملها من شطط التأويل ما لا تطيق، وإن تقارب الألفاظ لتقارب المعاني إن أمكن تطبيقه على أمثلة معينة فلا أظن انه يمكن تعميمه بحيث يصبح قاعدة مطردة، فنحن

مثلا لا يمكننا تفسير ما يوجد في العربية واللغات الأخرى من مجاز أو اشتراك أو أضداد أو ترادف، أو ما يحدث فيها من تغير أو تبدل صوتي وتوليد دلالي في ضوء ما أستند اليه هؤلاء الاشتقاقيون.

ويبدو أن جمهور علماء العربية لم يكدّ ذهنه في تفسير هذه الظاهرة اللغوية التي تتفق وطبيعة اللغات في ابدال أصوات لغوية ببعضها، وانه اطمأن الى انها تمثل خاصة من خصائص العربية أو بلغة بعضهم (٩٢) تمثل سنة من سنن العرب في كلامها.

إن ابدال صوت بآخر أو تقريبه من آخر "ظاهرة صوتيه" توزعتها كتب التراث العربي في مقامات اللغة والنحو والصرف والصوت والتجويد والقراءات، وتحت عناوين مختلفة مثل : الإدغام والإعلال والقلب والإقلاب والإبدال والإتباع والمزاوجة وغيرها. وان قراءتنا في هذه الكتب ولا سيما تلك التي أفردت ظاهرة الإبدال بالتأليف - وهي أقرب ظواهر التبدل الصوتي الى الاشتقاق الكبار - تبين أن أصحابها في كثير من الأحيان قنعوا بدراستها دراسة واصفة، دون أن يصلوها بموضوع الاشتقاق من قريب او بعيد، ودون أن يحملوها أو يحملوا أنفسهم ما لا تطيق في تلمس علاقات قربى صوتيه لروابط معنوية تبدو واهية في كثير من الأحيان، ولا يمكنها أن تشكل قاعدة مطردة يوثق بنتائجها.

وابن جنى نفسه وهو من كبار الاشتقاقيين العرب ورائد من روادهم درس كثيراً من ظواهر التبدل الصوتي في كتابه "الخصائص" (٩٣) دون أن يصلها بموضوع الاشتقاق، وكذلك كان حاله حين عرض لتبدلات الأصوات العربية كل على حده في كتابة "سر صناعة الإعراب". وفعل الفعل نفسه بعض علماء التجويد، وذلك على النحو الذي نجده عند مكي بن أبي طالب القيسي (٩٤) (ت ٤٣٧ هـ). كما نجد استمرار هذا الاتجاه بعد الحاتمي، فالسيوطي مثلا في كتابه "المزهر" يدرس بعض ظواهر التبدل الصوتي (٩٥) دون أن يثبت أية صلة بينها وبين الاشتقاق، ودون أن يتحدث عن "الاشتقاق الكبار"، وفي فصل الإبدال - وهو أقرب التبدلات الصوتيه الى هذا النوع - نراه ينقل نصوصاً عن بعض علماء العربية ترد هذه الظاهرة الصوتيه الى لغات العرب مما يوحي بردها الى تغيير صوتي لهجي.

وإذا انتقلنا الى جيل المحدثين فسنجد علماء اللغة منهم "Linguists" حين يدرسون الإبدال وغيره من ظواهر التبدل الصوتي لا يصلونها بأي نوع من أنواع الاشتقاق ، بل يدرسونها في مجال التغير الصوتي "Sound Change" ووجدنا

بعضا من هؤلاء العلماء يرفض أن يدرج ما يسمى "بالاشتقاق الكبار" في نطاق الاشتقاق ، ويرى أن هذا النوع " أجدر به أن يعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تبحث في فصل القلب والإبدال" (٩٦).

وإذا كان هذا هو مذهب "علماء اللغة" فاننا سنجد جماعة أخرى من علماء العربية المحدثين تدرس "الإبدال" من زاوية أثره في تنمية الثروة اللفظية للغة، وهي حين تفعل ذلك نرى طائفة منها لا تشير الى صلته بالاشتقاق كما هو الحال مثلا عند مصطفى صادق الرافعي (٩٧) والأب أنستاس مارى الكرملي (٩٨). ونرى طائفة ثانية كالشيخ عبد القادر المغربي (١٨٦٧ - ١٩٥٦ م) تجعل "الإبدال" "من قبيل الاشتقاق الصغير - العام - إلا انه يجري في نظره على نمط آخر ويتحرك في دائرة أضيق" (٩٩) وذلك على الرغم من اشارته الى انه "يسمى الاشتقاق الأكبر - الكبار - أيضاً" (١٠٠). ونرى طائفة ثالثة من أمثال عبدالله أمين (١٠١) وحبيب غزاله (١٠٢) ومصطفى الشهابي (١٠٣) ترادف أو تساوي في فهمها لمصطلح "الإبدال" و "الاشتقاق الكبار". وهو خلط لا أرى مسوغاً له سوى أن "الإبدال" و "الاشتقاق الكبار" يقومان على نمط واحد هو ابدال صوت بآخر، وهو تسويغ لا يمنع من وجود ما يمكن أن نميز به بين موضوعين متشابهين بل يقومان على أساس أو فكرة واحدة في مقام الاصطلاح العلمي.

ان ابدال صوت بآخر يحدث في كثير من الأحيان بطريقة عشواء ودون قصد، واذا كان الانسان الأول قد راعى ذلك في ابداله فان عالم الاشتقاق يسخر هذه الظاهرة الفطرية لخدمة أغراض لغوية علمية، فتراه يبحث في طبيعة الصوتين المتبادلين في الأصول أو الجذور الثلاثية ومدى علاقتها ببعضها ساعياً الى الاستفادة من طاقات هذا الإبدال الصوتي في ايجاد كلمات أو مشتقات أخرى تتقارب معانيها لتقارب ألفاظها. وهذا هو أهم ما يفرق الإبدال عن الإشتقاق الكبار. فالإبدال ينتج للغة في كثير من الأحيان كلمات مترادفة ثلاثية وغير ثلاثية، وكما هو معلوم فان الترادف ليس غاية من الغايات التي يسعى الى تحقيقها أصحاب الاشتقاق الكبار بل الاشتقاقيون بصفة عامة. تقسيم الإشتقاق بين القدماء والمحدثين:

تقسيم الاشتقاق بين القدماء والمحدثين:-

عرفنا مما سبق أن علماء العربية القدماء اعترفوا في بداية الأمر بنوع واحد من الاشتقاق هو "الاشتقاق العام"، ثم ما لبث ابن جنى أن تحدث عن اشتقاق ثان

وضع له أصولا أثبتها في كتابه "الخصائص"، وجاء بعده السكاكي فلفت الى أن استاذه الحاتمي بحث في نوع ثالث من الاشتقاق سماه "الاشتقاق الأكبر". على أن تقسيم الاشتقاق على هذا النحو الثلاثي لم يسر على شكل مطرد، فوجدنا غير واحد من علماء العربية يخرج عليه، فالرازي معاصر السكاكي مثلا تراه يبقي على تقسيم ابن جنى الثنائي للاشتقاق غير ملتفت الى اشتقاق الحاتمي (١٠٤). ،ابو حيان الأندلسي والسيوطي - كما سبقت الإشارة - ينتقدان اشتقاق ابن جنى ولكنهما لا ينفيانه من مجال الاشتقاق، كما انهما لا يلتفتان الى اشتقاق الحاتمي. و "انكر قوم الأول - الاشتقاق العام - أيضاً، وقال الزجاج : كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه لسيبويه"(١٠٥) وهذا يعني في نظر أصحاب هذا الزعم أن "الكلم كله مشتق" (١٠٦).

واذا سرنا مع الزمن خطوات الى العصر الحديث فسنجد دوران كثير من المحدثين حول ما جاء عن القدماء، فقد ارتضت جمهرتهم تقسيم القدماء الثلاثي للاشتقاق على النحو الذي نجده عند محمد صديق حسن خان (١٠٧) وأحمد الحملاوى (١٠٨) و علي وافي (١٠٩) ومحمد المبارك (١١٠) ومصطفى الشهابي (١١١) وغيرهم. ورجع فريق آخر بتقسيم الاشتقاق الى سيرته الأولى في عهد ابن جنى حين اكتفى بنوعين من الاشتقاق، فالشيخ العلايلي مثلاً يصف اشتقاق الحاتمي ب "انه إغراق في الاستنباط والتمحل" (١١٢) وهو "شيء يعتمد الحدس فقط" (١١٣)، ووجدنا د. أنيسا لا يعترف به فيرى اخراجه من دائرة الاشتقاق. وبينما يدرس الدكتور رمضان عبد التواب الاشتقاق العام والكبير نراه يهمل دراسة اشتقاق الحاتمي (١١٤)، كما يهمل استاذنا الدكتور حلمي خليل هذا الاشتقاق لأنه يراه متداخلاً الى حد كبير مع اشتقاق ابن جنى (١١٥).

واكتفى فريق ثالث " بالاشتقاق العام " فقط، وقد علل د. تمام حسان أخذه بهذا المذهب بقوله : " وانما اخترنا الصغير - العام - لدراستنا هذه لأنه أكبر خطراً وأكثر استعمالاً في الناحية التطبيقية في اللغة " (١١٦) و "سنكتفي به عن الكبير والأكبر لأن أحدهما لا يعترف بالترتيب في حروف المادة كشرط من شروط الاشتقاق، ولأن الآخر يعتمد في دعوى الإشتقاق على التشابه في المخرج بين أي حرفين يحل أحدهما محل الآخر"(١١٧)، وأخذ بهذا المذهب أيضاً الدكتور ريمون طحان لأن الاشتقاقين الكبير والكبار - كما يرى - يتبعان "قواعد صوتيه معروفه" (١١٨) لذا فانك تراه يدرسهما في مجال "الدراسة الصوتيه" (١١٩) وهو ما يفعله كثير من علماء اللغة المحدثين.

واذا كنا قد رأينا أن علماء العربية المحدثين منهم من قنع بنوع واحد ومنهم من قنع بنوعين ومنهم من قنع بالثلاثة فان بعضا آخر اضاف الى الأنواع الثلاثة نوعاً رابعاً سماه "الاشتقاق الكبار" - بضم الكاف وتشديد الباء المفتوحة - ويعرفه بأنه "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً، مثل : عبشمي من عبد شمس، وحولق من لا حول ولا قوة إلا بالله" (١٢٠). وكما هو واضح فان " الاشتقاق الكبار" هو ما تواضع عليه علماء العربية القدماء بمصطلح "النحت" وقد عالجه كثير من المحدثين تحت عنوان القدماء. ولعل الأستاذ عبدالله أمين (١٢١) هو أول من أدرج "النحت" في نطاق الاشتقاق ، ووضع له ذاك الاصطلاح ليتمشى ونظرته اليه، وارتضى بعض المحدثين هذا الابتداع، مثل د. ابراهيم نجا (١٢٢) ود. صبحي الصالح (١٢٣).

وإذا كان الأستاذ عبدالله أمين ومن تابعه قد جعل النحت نوعاً مستقلاً من أنواع الاشتقاق وأفراده بتسمية خاصة فان الأستاذ "محمود شكري الألوسي" (ت ١٩٢٤ م) يجعل النحت "من قسم الاشتقاق الأكبر" (١٢٤) أو الكبار باصطلاح البحث. لذا فانك تراه يعرف هذا النوع من الاشتقاق بقوله: " وأما الأكبر فهو أن يؤخذ لفظ من لفظ من غير أن يعتبر جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه ولا الترتيب فيها، بل يكتفي بمناسبة الحروف في المخرج، ومثلوه بمثل "نعق" من "النهق" و "الحوقلة" من جملة "لا حول ولا قوة الا بالله" للدلاله على التلفظ بها " (١٢٥).

ونحن في هذا المقام لا نناقش في أمر التسمية فلا مشاحة في الاصطلاح، ولكن الذي نود أن نلفت اليه هنا هو أن تغيير تسمية أشتهر أمرها بتسمية جديدة أخرى ليس مجدياً، فاذا ما أضفت الى اشتهار التسمية الأولى عوامل أخرى كالخفة ودلالتها على مضمونها بدقة أدركت أن محاولة تغييرها ضرب من العبث. ثم أن النظرة الحديثة في جعل "النحت" أو ما اصطلحوا على تسميته "بالاشتقاق الكبار" من أنواع الاشتقاق إن أمكن تبريرها فانه يمكن دفعها بقوة (١٢٦).

وفي مجال "الاستدراك" على القدماء نجد الدكتور محمد المبارك يلفت الى " أن من المشتقات نوعاً لم يسمه القدماء ولم يفردوا له بحثاً خاصاً وإن كانوا قد تعرضوا له في ثنايا أبحاثهم وهو "الاشتقاق من المشتق"، كقولك: تمسكن وتمذهب وتمنطق، وهي مشتقة من مسكين ومذهب ومنطق، وهذه مشتقة من سكن وذهب ونطق" (١٢٧) ويقترح تسميته ب "الاشتقاق المركب". فالمبارك - وكما هو واضح - رد زيادة الميم في الأفعال الى زيادتها في الاسم أو المصدر أولا ، أو بمعنى

آخر جعل الفعل الميمي - اذا جازت التسمية - مشتقاً من الاسم الميمي أو المصدر الميمي المشتق من الفعل المجرد، أى أن زيادة الميم لحقت الاسم أو المصدر أولا ثم جرت عملية اشتقاق الفعل منها على هذا النحو من المعادلة:
(فعل) - (اسم أو مصدر +م) - (فعل + م).

وإذا كان الأمر كذلك عند المبارك فهو غيره عند العلايلي الذي رد أفعالا كهذه الى صيغة المصدر الميمي بعد اشتقاقها من المصدر غير الميمي. فالعربي في نظره "بعد أن اشتق المصدر الميمي ليؤدي به معنى مخصوصاً وتأدية بعينها، عاد فتوسع عليه توسعاً ظهر غريباً جداً، فنقلة الى الفعلية بزيادة التاء ... ولا يبعد احتمال أن العربي خرج بالمصدر الميمي الى الفعلية ابتداء بدون زيادة التاء فقال (مفعل) (يمفعل)" (١٢٨). أي على هذا النحو من المعادلة:

(مصدر صريح) - (مصدر ميمي) - (فعل + ت)
أو (مصدر ميمي) - (فعل ميمي بدون تاء).

وهو خلاف بين المبارك والعلايلي - كما ترى - ترجع جذوره الى خلاف الأسلاف حول أصل الاشتقاق . كما أن البحث في حقيقة ميم "مفعل" أو "تمفعل" له أصوله في الفكر اللغوي العربي القديم. حيث وجدنا القول بأصلية الميم عند بعضهم ، قال الليث : "المسكنة مصدر فعل المسكين، واذا اشتقوا منه فعلا قالوا : تمسكن الرجل، أى صار مسكيناً"(١٢٨). وجاء عن الأزهري أن "مندل" فعل "رباعي، لأن الميم أصلية"(١٢٩). ووجدنا القول بزيادتها عند بعض آخر "قال سيبويه: كل ميم كانت في أول حرف فهي مزيدة الا ميم معزى وميم معد، تقول: تمعدد. وميم منجنيق، وميم مأجج، وميم مهدد"(١٣٠) و "قال أبو منصور: وهذا فيما جاء على بناء مِفعل أو مَفعَل أو مِفعَيل. فأما ما جاء على بناء فعل أو فعال فالميم تكون أصلية، مثل المهدَ والمهاد والمرد وما أشبهه"(١٣١). ان القول بزيادة ميم "مَفعَل" أو "تَمَفعَل" هو الأقرب الى الصحة - عندى - لندرة المثال، ومخالفة القياس، فقد أنكر وزن "تمفعل" الكسائي (١٣٢) وابن خالوية (١٣٣) في كتابه "ليس في كلام العرب". وجاء عن ابن جنى أن العرب "تجشموا زيادة الميم في الفعل وانما هي من خواص السم، ومثله تمنطق من المنطقة، ومرحبك الله ومسهلك، وفلان يتمولى علينا، أى يروم أن يكون لنا مولى، وكان يسمى محمدا ثم تمسلم، وهذه كلها شواذ" (١٣٤) وقال الجوهرى: "يقال: تسكن الرجل وتمسكن، كما قالوا: تمدرع وتمندل من المِدرعة والمنديل، على تفعل، وهو شاذ،

وقياسه: تسكّن وتدْرع، مثل تشجع وتحلم" (١٣٥) وهو "الأكثر والأفصح " كما جاء عن القتيبي في اللسان (١٣٦).

وأيا تكن حقيقة الميم فان الذي لا شك فيه هو أن اشتقاقاً من هذا النوع - وهو الذي سماه د. المبارك بالاشتقاق المركب - لا يخرج عن كونه "اشتقاقاً عاما" ولا نرى أنه ينهض بنوع مستقل من أنواع الاشتقاق لا سيما وأمثلته في المروي والمسموع المعاصر قليلة.

وفي مجال اعادة تصنيف الاشتقاق على أسس جديدة نجد بعض علماء العربية المحدثين يقدم تصنيفاً جديداً للاشتقاق يعتمد فيه على التفريع، فالأستاذ حامد عبد القادر (١٨٩٥- ١٩٦٦م) يقسم الاشتقاق الى خمسة أنواع هي (١٣٧):-

١- اشتقاق أول أو أولي: ويكون لاشتقاق الأصل الخفيف من الأصل الثقيل كاشتقاق قد من قط.
٢- اشتقاق أكبر: وهو لاشتقاق المادة الفرعية من الأصلية كاشتقاق قصل من قص، وقطع من قط.
٣- اشتقاق كبير: وهو ذلك الاشتقاق المعتمد على تقاليب الجذر الثلاثي.
٤- اشتقاق صغير: وهو اشتقاق بالزيادة كاشتقاق فتح وتفتح وانفتح واستفتح من فتح.
٥- اشتقاق أصغر: ويكون لاشتقاق الأسماء من الأفعال المجرده أو المزيدة كاشتقاق فاتح ومفتوح ومفتاح من فتح، وكاشتقاق مفتتح من أفتتح، ومستفتح من استفتح. ويختم الأستاذ حامد عبد القادر حديثه عن هذه الأنواع بقوله : " هذا هو ما اقترحه، والمسألة مسألة اصطلاح لا أقل ولا أكثر"(١٣٨) والصحيح صحته، ولكن ليس المهم تغيير الاسم أو المصطلح فالمتأمل فيما تدل عليه هذه الأنواع الخمسة لا يرى خروجا عن أنواع الاشتقاق الثلاثة المشهورة، فالاشتقاق الكبير هو نفس الاشتقاق المعتمد على التقاليب كما جاء عن ابن جنى، والاشتقاق الأول أو الأولى هو الاشتقاق الكبار المعتمد على ابدال صوت بآخر على أساس من التقارب الصوتي، اما الاشتقاق الأكبر والصغير والأصغر فكلها تدور في فلك الاشتقاق العام. وعلى هذا فليس هناك جديد في تصنيف حامد عبد القادر لأنواع الاشتقاق، اذ لا يتخطى كونه تفريعا لا فائدة منه، ومن نتائجه الضارة تغيير مفاهيم بعض المصطلحات القديمة، واضافة مصطلحات لا نرى حاجة ماسة اليها.

ومن الذين سعوا الى تقسيم آخر الدكتور ابراهيم نجا، فاعتمادا على معياري الشيوع والندرة نراه يقسم الاشتقاق الى قسمين: مطرد، وغير مطرد، أما المطرد فيدرج تحته الاشتقاق العام، وغير المطرد يدرج تحته الاشتقاق من أسماء الأعيان، كمذهب من الذهب، ومفضض من الفضه (١٣٩). وهو تقسيم -كما ترى - لا ينظر رغم اعتراف صاحبه بأنواع أربعة للاشتقاق - العام والكبير والكبار والكبار - الا الى نوع واحد منها، لأن الاشتقاق من أسماء الأعيان يشكل ضرباً من ضروب الاشتقاق العام.

تقسيم الاشتقاق في ميزان البحث:

تكلفت الدراسة في سطورها السابقة - كما نظن - ببيان وجهة نظر علماء العربية القدماء والمحدثين في تقسيم الاشتقاق، فأوضحت كيف اختلفوا في عدد أنواعه الثلاثة - العام والكبير والكبار - التي عرفها القدماء. ثم عرجت على ما جاء عن بعض المحدثين من اضافة أو استدراك عليها، أو اعادة تصنيف لها فرأت أن الحاق النحت بالاشتقاق وجعله من أنواعه يمكن دفعه بقوة، وأن استدراك د. المبارك بشأن "الاشتقاق المركب" يدور في فلك الاشتقاق العام، وأن تقسيم د. نجا للاشتقاق الى مطرد وغير مطرد ينصب على الاشتقاق العام فقط، وأن تصنيف أ. حامد عبد القادر الجديد للاشتقاق تفريع لا جدوى منه. أما أنواع الاشتقاق الثلاثة التي عرفها القدماء فهي وإن قامت على فلسفة الأخذ والتوليد فانها تفضل عدم وضع ما سمى بالاشتقاقين "الكبير" و "الكبار" و "الاشتقاق العام" في مقام واحد. صحيح ان ابدال صوت بآخر - وهو ما يقوم عليه الاشتقاق الكبار - قد يتولد عنه كلمة جديدة ينتج عنها ايجاد جذر جديد، ولكن توالدا على هذا النحو قد لا ينتج عنه في كثير من الأحيان تغيير في المعنى. فابدال صوت بآخر وإن بدا لبعض علماء العربية وأن يعده اشتقاقاً فهو "ليس اشتقاقاً"، ولكنه "من قبيل الاشتقاق" لما قد ينتج عنه من جذور وكلمات ذات معان مترادفة أو غير مترادفة في بعض الأحيان. ان دراسة ابدال صوت بآخر وأسبابه وتلمس صلات معنوية بين الجذور أو الكلمات التي تقاربت أو تبادلت أصواتها أو بعضها ليس مجالها الاشتقاق، وان بدت ذات صلة به، وانما هي دراسة في سر من أسرار العربية الصوتية والدلالية، ويمكن اقامتها تحت أي عنوان غير عنوان الإشتقاق، وذلك على النحو الذي فعله جهابذة الدرس اللغوي العربي القدماء. ورحم الله ابن جنى حين قرر - رغم ولوعة بالاشتقاق - أن تساوي استعمال الكلمتين المتبادلتين في صوتين متقاربين أو تساويهما في التصرف مبرر كاف لعدم جعل احداهما أصلا للأخرى " ومن ذلك سكر طبرزل وطبرزن، وهما متساويان في الاستعمال، فلست بأن تجعل

أحدهما أصلا لصاحبه أولى منك بحمله على ضده، ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت، وهما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتن تهتانا، وهتلت تهتل تهتالا، وهن سحائب هتن وهتل"(١٤٠). وفي ضوء هذا يمكن أن تكون نظرتنا لتغيير مواقع الصوت في الجذر أو الكلمة الواحدة.

وعلى هذا فان ما سمى بالاشتقاقين الكبير والكبار أو الأكبر بالطريقة التي يدرسهما بها الاشتقاقيون ليسا أكثر من صناعة علمية أو رياضة عقلية لظاهرة صوتيه "عفوية" يمكن الاسترواح بها والتلذذ بما يمكن التوصل اليه خلال ذلك من علاقات صوتيه أو معنوية بين كلمات اللغة، لذا فان هذين النوعين لا يشكلان اشتقاقاً حقيقياً، وإنما هما "من قبيل الاشتقاق"، اذ هما "ظاهرتان صوتيتان" تتمشيان - في الأغلب - وفطرة الناطقين بالعربية، ولا يزيدان عن كونهما ابدالا للصوت أو موقعه قد يسهم في ايجاد جذور وكلمات جديدة للغة، ذات معان متصلة أو متباعدة.

وعليه فنحن لا نعترف الا باشتقاق واحد هو "الاشتقاق العام" أو "الاشتقاق الصرفي" لقيامه على أصل أو جذر واحد يتحقق في جميع فروعه بنفس الحروف والترتيب، ويظهر معناه فيها بشكل مطرد وواضح. ولكن القول (١٤١) بعدم فائدة النوعين الآخرين بل الإبدال "الصوتي" و "الموقعي" في تنمية اللغة ليس مقبولاً عندنا، كما أن القول باهمالهما - أي الكبير والكبار - بناء على ذلك ليس من الصواب ، فهذان النوعان من الإبدال يمكن أن يشكلا مقدمة أو نواة يستغلها الاشتقاق العام في ايجاد كلمات جديدة.

وبعد هذا الذي قدمنا بشأن اقرار جمهرة العلماء لوجود الاشتقاق في اللغة العربية، واختلاف وجهات نظرهم في أنواعه فقد يكون عجباً أن نجد طائفة من علماء العربية وصفهم السيوطي بأنهم "من أهل النظر" تغالي فتنكر وجود "الاشتقاق" زاعمة "أن الكلم كله أصل "(١٤٢) "وليس شيء اشتق من غيره"(١٤٣)، وهو زعم لا يمكن تبريره في ضوء النظر اللغوي العربي القديم والحديث الذي افترض جمهور علمائه وجود أصل وفروع تفرعت أو اشتقت منه، وهو نظر تبدت معالمه واضحة جلية في حديثهم عن أصل الاشتقاق أو الجذر اللغوى.

"وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين".

هوامش البحـــث:-

١) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، تصدير محمد سعيد العريان، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤/١٣٩٤هـ-١٩٧٤م،ط١/ص ٣٩٥، وانظر فيه حديثاً عن النسب والنسابين العرب: ص ٣٩٥-٣٩٨.

٢) حسين المرصفي: الوسيلة الأدبية الى العلوم العربية، حققه وقدم له د. عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م ج١/ص ٦١.

٣) لاحظت ظاهرة التفنن في رسم هذه اللوحات وتزيين الجدران بها في بعض بيوتنا الفلسطينية.

٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، حققه محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج٢/١٣٧٢هـ-١٩٥٢، ط١ ٢٦٩ + السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م،ص ١٠٩.

٥) محمد صديق خان: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، ١٢٩٤هـ، ص ١٠+٢٣+٣٠+

عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٢/١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، ص١٠+

حسين والي: سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٦م، ج٢/ص١٩٩ +

محمد مبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٧/١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٨٦.

رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، ط٢/١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، ص ٢٩١.

٦) الخصائص: ج٢/ص ١٣٣ - ١٣٤ + ١٣٨ - ١٣٩.

٧) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، الناشر مؤسسة الخانجي بمصر ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م،ص ٢٧.

٨) و٩) علي وافي: فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجاله، ط٧/١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م، ص ١٧٨.

١٠) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة - ملتزمة الطبع والنشر مكتبة الأنجلوالمصرية،القاهرة،ط٦/١٩٧٨م،ص٦٣+ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة، مطبعة النهضه الجديدة، القاهرة ١٩٦٦م،ص ٤٤+٤٦.

١١) فصول في فقه العربي: ص ٢٩١

١٢) حلمي خليل: المولد، دراسة في النمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، مطبعة الجيزة بالاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الاسكندرية، ط١/١٩٧٨م ، ص ٨٦ + ٩٦ + الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، مطابع دار النشر الجامعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،فرع الاسكندرية، ط١/١٩٨٠، ص ٨٥ + ٨٨

١٣و١٤) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ، مطبعة العلوم ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨/١٩٨٠م،ص١٧٦.

١٥) فصول في فقه العربية: ص ٢٩١ + الكلمة دراسة لغوية ومعجميه: ص٨٨

١٦) فصول في فقه العربية: ص٢٩١

١٧) الخصائص: ج٢/ص١٣٣-١٣٩

١٨) السابق: ج١/ص٥-٣٢ "باب القول على الفصل بين الكلام والقول".

١٩) السابق: ج٢/ص١٤٦.

٢٠) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: جمع الجوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، د.ت،ج٢/ص٢١٢.

٢١) الخصائص: ج٢/ص١٣٤.

٢٢) لم يمنع تطبيق ابن جنى للاشتقاق الكبير على الجذور الثلاثية بعض العلماء من الخروج عليه، والقول بامكان تطبيقه على الجذور غير الثلاثية، وذلك على النحو الذي نجده عند السكاكي (أ)- وليس الحاتمي كما قال العلايلي ، (ب)- وهو قول أول نسبة لا تؤيدة قراءة ما جاء في كتاب "مفتاح العلوم" بهذا الشأن ، وهو المرجع الذي اعتمد العلايلي عليه - على أن بعضا آخر من أمثال الفخر الرازي ، (ج) - وصبحي الصالح ، (د)- رأى أن الجذور غير الثلاثية "لا يمكن رعاية هذا النوع من الاشتقاق فيها الا على سبيل الندرة " وذلك لكثرة ما ينتج عنها من ترتيبات مهملة. ورأى العلايلي أن تجاوز الثلاثي "لا يعتمد شيئاً من المنطق ، وهو في جملته لا يجاوز كونه معادلة حسابية فقط تقوم على الأرقام والأعداد" (هـ)- وليس أكثر من تصور عقلي تعوزه التطبيق والاستقرار ، (و).

ولعل ابن جنى حين أهمل تقاليب غير الثلاثي كان يركن الى علةأو قاعدة عامة ارجع اليها "اهمال ما أهمل" مما تحتمله قسمة الترتيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة " الا وهي علة "الاستثقال" التي رأى تحققها في الثنائي والرباعي والخماسي (ز).

١) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن ابي بكر: مفتاح العلوم، دار العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص٦.

٢) العلايلي، عبدالله: تهذيب المقدمة اللغوية، منشورات دار النعمان، لبنان، ط١/١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م،ص١٤٣

٣) الرازي، فخر الدين: التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، ط٢/د.ت، ج١/ص١٤.

٤) دراسات في فقه اللغة : ص ٢٠٦- ٢٠٨

٥) مقدمة لدرس لغة العرب: ص٢٠٩ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٤٣

٦) السابق: ص٢٠٦ + السابق : ص١٤٠

٧) الخصائص: ج٢/ص٥٤+٦١+٦٢+المزهر: ج١/ص٢٤٠-٢٤٤

٢٣) في الأصل "له" لأن الضمير فيه عائد على مفرد هو الخليل، والسياق هنا يقتضي عود الضمير على جماعة.

٢٤) فقه اللغة وخصائص العربية: ص١١٠.

٢٥) من أسرار اللغة : ص٦٦ + فصول في فقه العربية: ص ٢٩٦+ ابراهيم نجا: فقه اللغة العربية دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة ١٩٧٥م، ص٦٢-٦٣.

٢٦) والعجب من الدكتور صبحي الصالح حين ذكر أن الخليل وأبا علي الفارسي قد فطن (أ)، الى هذه الروابط المعنوية في الاشتقاق الكبير دون أن يقدم دليلاً على ذلك ، ثم تراه ينقض كلامه حين يقتبس نصاً من الدكتور ابراهيم أنيس مؤداه أن الخليل وأمثاله من أصحاب التقليب المعجمي "كان كل منهم حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباته، ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور" (ب)، وحين يعلق قوله: "واذا كنا اليوم ، في سبيل تأييد هذه الحقيقة، لا نملك من الوثائق العلمية عن معجم "العين" الا قليلاً ، لا يبل ظمأ ولا يشفي غليلاً فان بين أيدينا معجم "الجمهرة" الذي صار فيه ابن دريد على هدى الخليل ، واتبعه فيما شاع عنه من تقليب الأصول ... فمن "الجمهرة" سنلخص أهم ما جاء في مادة (ب ج ر) وتقاليبها ، ونقارنها بما ورد في "الخصائص" حول تقليب (ج ب ر) ، ولن يصعب علينا أن نرى حينئذ أن ابن جنى أوضح الرابط المشترك بين التقاليب المستعملة لهذه المادة ، بينما اكتفى ابن دريد بعرض تلك التقاليب وأهمل المعنى الذي اشتركت فيه " (ج).

وكذلك اعجب من الدكتور ابراهيم نجا الذي فعل ما يشبه فعل الدكتور الصالح اذ تراه يشير في صدر صحيفة من صحف كتابه (و)، الى فطنة الخليل والفارسي الى الروابط المعنوية بين تقاليب المادة الواحدة ثم يتنكر في نفس الصحيفة لذلك، اذ تراه يذكر أن الخليل ومن لف لفه من المعجميين "قد ذكروا تقلبات المواد مع بيان المعاني الدالة عليها، دون التعرض لما بين تلك المعاني من روابط وصلات" (هـ).

(١) دراسات في فقه اللغة : ص ١٨٨

---

(٢) السابق: ص ١٨٩ + من أسرار اللغة : ص ٦٦.
(٣) دراسات في فقه اللغة : ص ١٩٠.

(٤و٥) فقه اللغة العربية: ص ٦٢.

---

٢٧) فقه اللغة : ص١٨٠-١٨٤+ من أسرار اللغة: ص٦٥-٦٨ + فقه اللغة العربية: ص٦١-٦٥+ فقه اللغة وخصائص العربية: ص١٠٦-١١١+ دراسات في فقه اللغة: ص١٨٦-٢٠٩ + المولد ... بعد الاسلام : ص ٩٢-٩٦.

٢٨) مقدمة لدرس لغة العرب: ص٢٠٣-٢٠٤+٢٠٩ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٣٧+١٤٣.

٢٩) الخصائص: ج١/ص١٢،ونفس الفكرة في:ج٢/ص١٠٣٨.

٣٠) جمع الجوامع: ط٢ /ص٢١٢.

٣١) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى - محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي، مطابع المختار الإسلامي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٣،د.ت، ج١/ص٣٤٧.

٣٢) مقدمة لدرس لغة العرب: ص٢١٠.

٣٣) السابق: ص٢٠٩ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٤٢.

٣٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ص٢١٠

٣٥) السابق: ص٢١٠ - ٢١١ هامش+ تهذيب المقدمة اللغوية: ص٦٣-٦٤.

٣٦) أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١٦/ ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م، ص٢٣ - ٢٥ + ٧٠.

٣٧) عبدالله أمين: بحث في علم الاشتقاق، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥م، ج١/ص٣٨١.

٣٨) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث ، معهد الدرسات العربية العالية ، القاهرة، طذ/١٩٥٥، ص١٠.

٣٩) حامد عبد القادر: ثنائية الأصول اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٥٩م، ج١١/ص١١٤-١١٥.

٤٠) العلم الخفاق من علم الاشتقاق: ص٢٣.

٤١) الخصائص: ج٢/ص٦٩-٨٢.

٤٢) المزهر: ج١/ص٤٧٦-٤٨١.

٤٣) تاريخ آداب العرب: ج١/ص١٨٦-١٨٧.

٤٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ص١٤٩-١٥١+٢٠٣+٢١٤-٢١٥+ تهذيب المقدمة اللغوية: ص٥٩-٧٠+١٣٧-١٤٧.

٤٥) السابق: ص٢٠٩ + السابق: ص١٤٣

٤٦) السابق: ص٢٠٤+ السابق: ص١٣٧.

٤٧و٤٨) ابن فارس، أحمد : الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسر البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١/١٩٧٧م،ص٣٢٩+الثعالبي، أبو منصور:

- فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت/ص٢٤٧+وانظر المزهر: ج١/٤٧٦.

٤٩) الخصائص: ج٢/ص٨٢.

٥٠) انستاس ماري الكرمل: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، المطبعة العصرية بالفجالة، القاهرة، ١٩٣٨م،ص١٦.

٥١) الخصائص: ج٢/ص١٣٣-١٣٤.

٥٢و٥٣) الاشتقاق : ص٢٧.

٥٤) أنظر مثال السيوطي الذي نقله من كتاب الزجاج في السابق + المزهر: ج١/ص٣٥١.

٥٥) الاشتقاق : ص ٢٧.

٥٦) همع الهوامع: ج٢/ص٢١٢.

٥٧) التفسير الكبير: ج١/ص١٣-١٤.

٥٨) المزهر: ج١/ص٣٤٧+ همع الهوامع: ج٢/ص٢١٢.

٥٩) المولد...بعد الاسلام: ص٩٢-٩٦.

٦٠) ثنائية الأصول اللغوية: ص١١٤-١١٥.

٦١) بحث في علم الاشتقاق: ص٣٨٢.

٦٢) العلم الخفاق من علم الاشتقاق: ص٩-١٠
٦٣) السابق: ص٢٨-٢٩.
٦٤) محمود شكري الألوسي: النحت وبيان حقيقته ونبذه من قواعده، مخطوطه المجمع العلمي العراقي، نقلاً عن أحمد مطلوب: - حركة التعريب في العراق، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، كويت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م،ص٨٠.
٦٥) الخصائص: ج١/ص١٢-١٣.
٦٦) السابق: ج٢/ص١٣٧.
٦٧و٦٨) السابق: ص١٣٨. ليس من شك في أن ابدال صوت بآخر ولو كانا متقاربين مخرجا أو صفة يجعلنا أمام جذرين مختلفين ولو تقاربا أو اتفقا معنى.
٦٩) همع الهوامع: ج٢/ص٢١٢.
٧٠) المزهر: ج١/ص٣٤٧.
٧١) فقه اللغة (د.وافي): ص١٨٣+ من أسرار اللغة: ص٦٨+ فقه اللغة وخصائص العربية: ص١٠٦+ دراسات في فقه اللغة: ص ١٩٤.
٧٢) المزهر: ج١/٣٤٧.
٧٣) السابق: ص٣٤٧-٣٤٨.
٧٤) دراسات في فقه اللغة: ص١٩٣.
٧٥) السابق: ص٢٠٠-٢٠١.
٧٦) السابق: ص٢٠١.
٧٧) المزهر: ج١/ص٣٤٧.
٧٨) السابق: ص٤١
٧٩) ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت،ص٢.
٨٠) ابراهيم حمروش: في الاشتقاق الكبير، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م،المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ م، ج٢/ص٢٤٨+٢٥٢-٢٥٤.
٨١) من أسرار اللغة: ص٦٧.
٨٢) يرجع حول مفهوم الاشتقاق الكبار الى : فقه اللغة (د.وافي): ص١٨٤-١٨٦ + دراسات في فقه اللغة : ص٢١٠-٢٤٢.
٨٣) مفتاح العلوم: ص٦.
٨٤) الخصائص : ج٢/ص٦٢ + المزهر: ج١/ص٢٤٤.
٨٥) السابق: ص٦٤+السابق: ص٢٤٦-٢٤٧.

٨٦) السابق: ص١٤٥-١٥٢.
٨٧) السابق: ص١٤٦.
٨٨) السابق: ص١٤٥.
٨٩) السابق: ص١٤٦.
٩٠) السابق: ص١٤٩
٩١) السابق: ص١٥٠.
٩٢) الصاحبي: ص٣٣٣ + فقه اللغة وأسرار العربية: ص٢٤٧ + المزهر: ج١/ص٤٦٠.
٩٣) انظر على سبيل المثال ما جاء في الجزء الثاني من كتاب الخصائص: ص٥٤-٥٥+٨٢-٩٣+١٣٩-١٤٥+١٥٧-١٦٢+٢٢٧-٢٣٣.
٩٤) انظر كتابة :"الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة بدمشق، توزيع دار الكتب العربية، ١٩٧٣م.
٩٥) انظر هذه الصحف في الجزء الأول من المزهر: ٥٠-٥٥+٢٢١-٢٢٦+٤١٤-٤٢٥+٤٦٠-٤٧٥+٥٣٧-٥٦٦.
٩٦) من أسرار اللغة: ص٦٨.
٩٧) تاريخ آداب العرب: ج١/ص١٨٤-١٨٧.
٩٨) نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها: ص١٦+١٨-١٩.
٩٩) كتاب الاشتقاق والتعريب: ص١٠بتصرف.
١٠٠) السابق: ص١٢.
١٠١) بحث في علم الاشتقاق: ص٣٨٢.
١٠٢) حبيب غزاله:
- خصائص اللغة العربية، المطبعة العصرية بمصر، القاهرة، ١٩٣٥م، ص٨.
١٠٣) المصطلحات العلمية في اللغة العربية: ص١٠.
١٠٤) التفسير الكبير : ج١/ص١٣-١٤.
١٠٥) همع الهوامع: ج٢/ص٢١٢.
١٠٦) السابق: ص٢١٣ + المزهر: ج١/ص٣٤٨.
١٠٧) العلم الخفاق: ص٩.
١٠٨) شذا العرب: ص٧٠.
١٠٩) فقه اللغة : ص١٧٨-١٨٦.
١١٠) فقه اللغة وخصائص العربية: ص٨٥-٨٦+١٠٨+١١١.
١١١) المصطلحات العلمية في اللغة العربية: ص١٠-١١.
١١٢) مقدمة لدرس لغة العرب : ص٢٠٧ + تهذيب المقدمة اللغوية : ص ١٤١.

١١٣) السابق: ص٢٠٧+السابق: ص١٤٢.
١١٤) فصول في فقه العربية: ص٢٩٠-٢٩٨.
١١٥) المولد... بعد الإسلام : ص٩٢ + الكلمة دراسة لغوية ومعجمية : ص٨٦.
١١٦و١١٧) تمام حسام: مناهج البحث في اللغة ، مطبعة النجاح الجديدة، الشركة الجديدة- دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م،ص٢١٢.
١١٨) ريمون طحان : الألسنية العربية (١)، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط١/١٩٧٢، ص١١٢.
١١٩) السابق: ص٥٣ - ٥٤.
١٢٠و١٢١) بحث في علم الاشتقاق : ص٣٨٢.
١٢٢) فقه اللغة العربية: ص٦٦.
١٢٣) دراسات في فقه اللغة: ص٢٣٤.
١٢٤و١٢٥) حركة التعريب في العراق: ص٨٠.
١٢٦) اعددت بحثاً عن النحت - لما ينشر - ناقشت فيه هذه القضية.
١٢٧) فقه اللغة وخصائص العربية: ص١٤٩.
١٢٨) مقدمة لدرس: ص٢٢٣ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٥٦-١٥٧.
١٢٩) ابن منضور ، ابو الفضل جمال الدين:
- لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بمصرم٣/ ص٢٠٥٦.
١٣٠) السابق: م٦/ص٤٣٨٥
١٣١و١٣٢) السابق:م٣/ص٢٠٥٦.
١٣٣) السابق: م٦/ص٤٣٨٤+
الجوهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢/١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م،ج٥/ص١٨٢٨+
الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح ، دار القم - بيروت ، د.ت،ص٦٥٢.
١٣٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ص٢٢٣ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٥٦.
١٣٥) ابن جنى ، ابو الفتح عثمان:
- المبهج في تفسير اسماء شعراء الحماسه، تقديم وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم - دمشق ، دار المنارة - بيروت ، ط١/٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٢١٣،وانظر فيه ايضاً : ص١٥٨.
١٣٦) الصحاح: ج٥/ص٢١٣٧ + لسان العرب :م٣/ص٢٠٥٦ + مختار الصحاح: ص٣٠٧.

١٣٧) لسان العرب: م٣/ص٢٠٥٦.
١٣٨) ثنائية الأصول اللغوية : ص ١١٤-١١٥.
١٣٩) السابق: ص١١٥
١٤٠) فقه اللغة العربية: ص٦٧-٦٨.
١٤١) الخصائص: ج٢/ص٨٢.
١٤٢) طرق تنمية الألفاظ: ص٤٦ + المولد ... بعد الإسلام : ص ٩٦ + قسطندي شوملي: مدخل الى علم اللغة الحديث، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط١/١٩٨٢ م، ص١٣٢.
١٤٣) المزهر: ج١/ص٣٤٨+همع الهوامع: ج٢/٢١٣.
١٤٤) همع الهوامع: ج٢/ص٢١٣.